مجلة المجمع العلمي

مجلة فصلية انشئت سنة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م - الجزء الاول - المجلد الثاني والخمسون

١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

التعليم العالي في عالم متغير

أ.د. داخل حسن جريو

رئيس المجمع العلمي

الملخص

في اعقاب احداث الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١، بعدما تبين أن بعض المشاركين بهذه الاحداث من جنسيات مختلفة كانوا قد درسوا الطيران في الولايات المتحدة الامريكية، وما شهده العالم بعدها من حروب مدمرة وصراعات مُرة، فأنه يتوقع ان تلجأ حكومات الدول الصناعية الكبرى في امريكا الشمالية واوربا واليابان الى اعتماد سياسة فرض رقابة صارمة على نشر البحوث العلمية في المجلات والدوريات العلمية بدعاوى حماية حقوق الملكية الفكرية، وفرض قيود على قبول الطلبة الاجانب في بعض التخصصات العلمية، الامر الذي يتطلب الاعتماد على الذات بالدرجة الاساس لبناء قدراتنا العلمية.

ولتحقيق هذا الهدف فانه يستلزم بلورة فلسفة تعليمية واضحة الاهداف والمعالم ورصد التخصيصات المالية اللازمة وعدها استثمارات مهمة جداً لبناء منظومات تعليمية جامعية راقية تتسم بالجودة والكفاية على وفق معايير الجودة العالمية. تسلط هذه الدراسة الضوء على سمات الجامعة المعاصرة ومواجهتها لمتطلبات التغيير في مجتمعات المعرفة بهدف، الافادة من تجاربها في بلداننا العربية.

مقدمة

تواجه مجتمعاتنا الاسلامية عامة ومجتمعاتنا العربية خاصة تحديات جسيمة في وقتنا الحاضر لاسباب عديدة، ابرزها تغيير العلاقات الدولية في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك دوله وانهيار جدار برلين، وبروز الولايات المتحدة قوة عظمى لامنازع لها في الساحة الدولية، وسعيها الحثيث في اعقاب الحادي عشر من ايلول لاحكام سيطرتها على العالم والتدخل في شوؤن الدول الاخرى الى حد شن الحروب على بعضها بدعاوى حفظ الامن والسلام الدوليين ومكافحة الارهاب حقيقياً كان ذلك او مزعوما بحسب اهواء واتجاهات الساسة الاميركان. ولم يسلم من ذلك حتى من كانوا يعتقدون انهم اصدقاء مخلصون للولايات المتحدة سنين طويلة، وانهم ما زالوا يقدمون لها الكثير من الخدمات والتسهيلات بما في ذلك اقامة قواعد عسكرية لها في بلدانهم، ويصطفون خلفها في مواقفهم في القضايا الدوليه المختلفة.

وقد نجم عن هذه السياسة تفتيت الكثير من الدول كما حصل في يوغوسلافيا واندونيسيا والسودان ودول اخرى كثيرة. كما اشتدت الهجمة الثقافية على الدول الاسلامية عامة والعربية خاصة بدعاوى تحديث مجتمعاتها ونشر الديمقراطية فيها وتأمين حقوق الاقليات والانفتاح على حضارات الامم

والشعوب الاخرى واحترام حقوق المرأة والتعامل مع الاخرين، بشفافية وبروح من التسامح واحترام الرأي والرأي الاخر كما يقال في وسائل الاعلام، وكأنهم فجأة اكتشفوا غياب الديمقراطية والطبيعة الاستبدادية وقهر الانسان في هذه الدول التي كانوا خير معين وسند لحكامها طوال سنين كثيرة.

وفي مجال الثقافة تسعى الدول الغربية الى نشر ثقافتها ومفاهيمها الخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وتعددية الفكر والشفافية الثقافية وحقوق الانسان عامة وحقوق المرأة خاصة ومفاهيم الحرية، وكأن هذه الامور جميعها صناعة غربية تصدرها الينا شأنها بذلك شأن السلع الصناعية الاخرى، متجاهلين ان امتنا العربية والاسلامية كانت مهد الحضارات ومهبط الرسالات السماوية التي حملت مشعل الحرية والفكر والعلوم المختلفة يوم كان الاخرون يغطون في سبات عميق في دياجير الظلام.

ولأن العلم والثقافة هما من مهام الجامعة في أي مجتمع من المجتمعات، وان الجامعات هي اهم أدوات التغيير والتطور، وأن التعليم ولاشيء سواه يمكن ان يحقق نهضة شاملة، لابد اذن ان تأخذ الجامعات دورها الفاعل بالتصدي للتحديات التي تواجهها مجتمعاتها المتمثلة بالتخلف العلمي والتقني ومواجهة ما بات يعرف بالغزو الثقافي او الثقافات الوافدة، وسعي الدول

الكبرى الى نشر مفاهيمها في الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان وتحديد نوع الحكومات وطبيعة النظم السياسية والتعامل مع الدول الاخرى، بل ان بعض هذه الدول قد ذهبت الى ما هو ابعد من ذلك بتحديد العلاقة بين قوميات واطياف البلد الواحد كما حصل فعلاً في اكثر من مكان.

ولكي تؤدي الجامعة وظائفها على الوجه المطلوب لابد لها ان تمتلك فلسفة تعليمية واضحة ترتبط بحاجات بلدانها بصورة فاعلة ومؤثرة على وفق سلم اولويات بهذه الحاجات، وان تبذل قصارى جهودها للافادة من مستجدات العلوم والتقانة الحديثة، وان تعتمد اساليب وطرائق تدريس متقدمة بالافادة من تقانات والمعلومات والاتصالات، وان تتفاعل مع حضارات وثقافات الشعوب المختلفة من منطلق حوارات الحضارات وتلاقح الثقافات بكل شفافية، بعيدا عن التعصب والمغالاة في اطار فهم ان العلم والتقانة انما هما نتاجان انسانيان ينبغي توظيفهما لصالح جميع البشر دون تمييز في اللون او العنصر او الجنس. ولتحقيق هذه الاهداف الانسانية النبيلة لابد من اعتماد منظومات تعليمية راقية ومتطورة تتسم بالكفاية والجودة او ان توفر لها التخصيصات المالية اللازمة بوصف الانفاق على التعليم انفاقا استثماريا ان لم يكن حقا ابو الاستثمارات جميعها.

أن ما يعنينا بهذه الدراسة هو تسليط الضوء على دور الجامعات في التصدي للتحديات التي تواجهها مجتمعاتنا بسبب تخلفها العلمي والتقني وسعيها لمحو اميتها العلمية والتقنية وامتلاك ناصية العلم والتقانة في عالم تسعى فيه الدول الكبرى الى احتكار العلم والتقانة بدعاوى حماية حقوق الملكية الفكرية وغيرها من جراء منع انتقال العلوم والتقانة الى دول العالم الثالث عامة والدول الاسلامية والعربية خاصة.

التعليم الجامعي العربي

تناقلت وسائل الأعلام المختلفة اختيار أفضل ٥٠٠ جامعة في أرجاء العالم المختلفة على وفق معايير محددة لقياس الجودة والتمييز بالأداء في مجالات إعداد الملاكات العلمية وإنجاز البحوث العلمية وإثراء المعرفة وإنمائها وربطها بحاجات مجتمعاتها في التنمية والتقدم بوصفها أهم مصادر الإشعاع العلمي والفكري، واحد أهم أدوات التغيير في عالمنا المعاصر. وقد توزعت هذه الجامعات المتميزة على أقطار أمريكا الشمالية وأوربا واليابان والهند وبعض أقطار أمريكا الجنوبية وجنوبي شرقي آسيا وجمهورية أفريقيا الجنوبية. وقد كان سبع من هذه الجامعات في إسرائيل، ولم تكن أية جامعة عربية ضمن هذه الجامعات المتميزة على الرغم من أن عمر بعضها

يمتد لأكثر من ١٠٠ عام في الأقل، وهو أمر يثير الأسى والحزن إذ انه يؤشر إن أي من جامعاتنا العربية لم تبلغ بعد النضج العلمي الذي تتطلبه معايير الجودة العلمية العالمية.

ومما يزيد الأمور سوءاً أن الفجوة المعرفية آخذة بالاتساع بين بلادنا العربية والدول الأكثر تقدماً بمعدلات عالية وسريعة جداً يصعب معها غلقها بسهولة إذا لم يتم التصدي الفاعل والحازم لمعالجة مشكلات التعليم العالي إذ يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ [١] الى حداثة التعليم العالي في معظم الاقطار العربية اذ ان ٥٧% من مؤسسات التعليم العالي العربية يقل عمرها عن ١٥ عاما ويفتقر هذا التعليم في اغلب الاقطار العربية الى رؤية واضحة للنهوض به الى مصاف التعليم العالي في الدول الاكثر تقدما. ويشير التقرير ايضا الى ضعف الانفاق على التعليم العالي بعامة وعلى مشاريع البحوث العلمية بخاصة، اذ تبلغ نسبة الانفاق على البحث والتطوير ٠,٢% من اجمالي الناتج القومي العربي مقابل ٢,٥- ٥% في البلدان المتقدمة. ويأتي معظم الانفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية من مصادر حكومية بنسبة ٨٩% وتساهم القطاعات الانتاجية والخدمية بنحو ٣% فقط. وقد انعكس ذلك سلباً على اداء مؤسسات التعليم العالي اذ بلغت المنشورات العلمية العربية ٢٦ نشرة علمية لكل مليون نسمة عام ١٩٩٥

مقابل ١١ نشرة علمية لكل مليون نسمة عام ١٩٨١ أي بنسبة ٢,٤ ضعفا خلال هذه المدة وهذه نسبة متواضعة مقارنة مع تلك التي حققتها بعض الدول النامية كالبرازيل والصين ودول جنوبي شرقي آسيا، اذ بلغت المنشورات العلمية في الصين لكل مليون نسمة في عام ١٩٩٥، احد عشر ضعفا مما كانت عليه في عام ١٩٨١، وبلغت هذه النسبة ٢٤ ضعفا في كوريا الجنوبية، ويشير التقرير الى ان عدد العاملين المتفرغين للبحث في البلاد العربية قرابة ٣٥٠٠٠ باحثا نصفهم في مصر، وهذا يمثل ٣,٣ باحث من مستوى الماجستير والدكتوراه لكل ١٠٠٠٠ فرد من القوى العاملة لاحصاءات عام ١٩٩٦، وهذه نسبة متدنية ايضا اذا ما قورنت بالنسبة المماثلة في الدول المتقدمة البالغة قرابة ١٠٠٠ فني لكل مليون شخص. وفي مجال انتاج الكتب في البلدان العربية فانها لا تزيد على ١,١% من الانتاج العالمي رغم ان العرب يشكلون نحو ٥% من سكان العالم اذ اصدرت البلدان العربية في العام ١٩٩١ ما مجموعه ٦٥٠٠ كتابا مقابل ١٠٢٠٠٠ كتابا في امريكا الشمالية و ٤٢٠٠٠ في امريكا الجنوبية طبقا لأحصاءات اليونسكو.

ومما تقدم يلاحظ تدني اداء مؤسسات التعليم العالي في البلاد العربية مقارنة مع مثيلاها في الدول المتقدمة ويمكن ان تعزى اسباب هذا التدني الى اسباب عديدة ابرزها الاتي:

١- غياب فلسفة تعليمية واضحة في اغلب الدول العربية ان لم يكن في معظم هذه الدول.

٢- ضعف الانفاق على مؤسسات التعليم العالي وعد هذه المؤسسات مؤسسات خدمية، في حين انها اهم المؤسسات الانتاجية، الامر الذي يتطلب عد هذا الانفاق انفاقا استثماريا لبناء القدرات العلمية التي تتطلبها مشاريع التنمية المختلفة.

٣- حداثة التعليم العالي في اغلب الاقطار وضعف الافادة من خبرات الدول المتقدمة في هذا المجال.

٤- التوسع الكبير في حجم قبول الطلبة دون تخطيط مسبق يؤخذ في الاعتبار حاجات البلدان العربية من القوى العاملة المدربة، ودون توفير المستلزمات المادية والبشرية التي تتطلبها العملية التعليمية بحدودها الدنيا التي يمكن ان تفضي الى تخريج ملاكات علمية مدربة تدريباً جيداً.

٥- غياب أية مؤشرات تخطيطية للتعليم العالي لتحديد عدد ونوع وحجوم الجامعات وتوزيعها في المناطق المختلفة في المكان والزمان المطلوبين.

٦- غياب اية معايير للجودة والقياس لمؤسسات التعليم العالي ذاتياً او وطنياً من جهات اكاديمية متخصصة.

٧- ضعف الادارات الجامعية في الكثير من الجامعات والمؤسسات التعليمية.

٨- ضعف التفاعل بين معظم الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة.

٩- فرض الوصاية السياسية وغيرها على الجامعات بهدف تسييرها على وفق رغبات وتوجهات النخب السياسية الحاكمة في البلدان العربية المختلفة.

١٠ــ ما زال العديد من الجامعات العربية اسير التقاليد القديمة البالية في مناهجها وطرائق تدريسها واساليب اداراتها.

١١ــ غياب وجود ستراتيجية واضحة للبحث العلمي على الصعيدين القطري والقومي.

١٢- ضعف التنسيق العربي في مجال البحوث العلمية والدراسات العلمية المشتركة بهدف تعزيز جهود التكامل العلمي العربي.

١٣- غياب الخطط العلمية لبناء قدرات الجامعات العلمية فيما يتعلق بالخطط والبرامج الدراسية واساليب التعليم ومشاريع البحث العلمي واعداد الملاكات العلمية وتطوير قدراتها بصورة دائمة ومستمرة.

١٤- غياب الحريات الاكاديمية الامر الذي يعوق العمل الجامعي بالصورة المطلوبة.

١٥- ضعف الأفادة من تقانات التعليم الحديثة ولاسيما تقانات المعلومات والأتصالات التي باتت تؤدي دورا مهما في نشر التعليم العالي على اوسع نطاق.

من كل ما تقدم يتضح ان هناك حاجة ملحة لاعادة نظر جادة وشاملة في اوضاع التعليم العالي ومؤسساته كي يتمكن من الايفاء بالتزاماته تجاه مجتمعاته بتلبية حاجاتها في التنمية الشاملة في عالم اليوم الذي بات يعتمد المعرفة بمدياتها الواسعة لتحقيق سعادة ورفاهية شعوبها وتقدم نهضة ورقي دولها في عالم سريع التغيير والتطور بمعدلات غير مسبوقة.

سمات التغيير

اصبحت المعرفة اكثر اهمية في التنمية الاقتصادية من رأس المال والمواد الاولية ومصادر الطاقة، وهو امر يتطلب حتما اعادة نظر في اساليب التعليم ونظم الدراسة وطرائق التدريس

ومفردات المناهج الدراسية لضمان تخريج ملاكات علمية مزودة بالعلوم والمعارف المختلفة وقادرة على توظيفها في مجالات الانتاج بكفاية عالية، وكذلك القدرة على توليد المعرفة وانمائها في مجالات العلوم وتحويلها الى منتجات نافعة وتسويقها باسعار تنافسية مناسبة.

والمعرفة بخلاف عناصر الانتاج الاخرى لاتنضب من جراء استخدامها، بل العكس هو الصحيح اذ ان المعرفة تنمو اكثر وتتطور كلما ازداد استخدامها. ولأن الجامعات هي احد اهم عناصر الابداع واثراء المعرفة وانمائها، فان ذلك يدعو الى العناية الفائقة بالجامعات لبناء الملاكات العلمية والتقنية القادرة على الخلق والابداع في حقول المعرفة المختلفة، كي تستجيب الجامعات بصورة افضل الى تاثير عوامل التغيير الفاعلة والمؤثرة في المجتمعات المعاصرة اجتماعيا واقتصاديا وتقنياً وبما ينسجم وحاجات هذه المجتمعات، وهذا يتطلب التفاعل المبدع والخلاق بين الجامعات ومجتمعاتها وطنيا واقليميا.

وكما انتقلت المجتمعات في السابق من عصر الزراعة الى عصر الصناعة وما ترتب على الجامعات من اثار بالغة على الجامعات ساهمت باعادة صياغة اهدافها كي تستجيب لمتطلبات الثورة الصناعية، فانها تشهد الان ثورة اخرى هي ثورة المعلومات التي لا تقل في اهميتها ونتائجها عن نتائج

الثورة الصناعية الاولى اذ تغيرت اساليب ووسائل الانتاج بصورة جذرية اذ لم تعد تعتمد بصورة اساسية على المواد الاولية وعناصر الطاقة والقوى البشرية العاملة، بل باتت تعتمد على المعلومات والمعرفة بوصفها مصدر الثروة والتنمية.

يتطلب مجتمع المعرفة ان يتعلم الناس بصورة مستمرة لمواكبة مستجدات العلوم والتقانة لتأمين فرص عمل مناسبة لهم وتلبية حاجات مجتمعاتهم في مجالات مختلفة مثل الرعاية الصحية والامن الاجتماعي وحماية البيئة وتعزيز القدرة الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة بجوانبها المختلفة في عالم يشهد تغيرات سريعة في جميع مجالات الحياة.

ويتوقع ان يؤدي اقتصاد السوق المستند اكثر فاكثر الى المعرفة وتقانة المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت دورا حاسما باعادة النظر في هيكلية الجامعات واسلوب عملها وفقدانها للعديد من قيمها واعرافها المتوارثة عبر سنين طويلة. فالجامعات كما هو معروف تعلم المهارات وتنشر المعرفة وتحافظ على الهوية الوطنية لبلدانها من جيل الى اخر، وخلق المعرفة وانمائها ونشر واجراء البحوث العلمية والعمل على توظيف نتائجها لمصلحة المجتمع.

ويتوقع البعض ان تؤدي اساليب التعليم الجديدة ولاسيما تلك الاساليب التي تعتمد على شبكات المعلومات الى تقليص الدور التقليدي للجامعات المتمثل بالتفرغ للدراسة في الحرم الجامعي بصورة منتظمة، ولاسيما ان تكاليف الدراسة بالاساليب التقليدية اخذة في الزيادة عاماً بعد اخر، وهو امر قد يدفع الكثير من الطلبة للدراسة عن بعد عبر شبكات المعلومات في اطار الجامعات الافتراضية. وفي جميع الاحوال فانه يتوقع ان يشهد التعليم الجامعي تنوعاً ثراً في اساليبه وطرائقه ومناهجه ونظمه الدراسية وبما يتيح اوسع فرص التعليم لقطاعات واسعة من الناس بحسب ظروفهم وقدراتهم وحاجاتهم.

ويتوقع ان يصبح التعليم الجامعي حقاً مشاعاً لجميع الناس ومتاحاً لهم في جميع الاوقات والظروف ومستمراً على مدى الحياة ومواكباً للتطورات العلمية والتقنية وملبياً لحاجات الناس بصورة افضل من ذي قبل بحيث تصبح هذه الجامعات جامعات كل الناس ولا تقتصر على فئات معينة منهم.

ولعل ابرز متطلبات التغيير الذي يتوقع ان تشهدها برامج التعليم العالي في المرحلة القادمة هي ان تستجيب هذه البرامج لظروف عمل الطلبة أي ان يكون بوسع الطلبة الجمع بين العمل والدراسة في آن واحد دون الحاجة لتفرغهم التام

للدراسة، وان ترتبط المناهج بصورة اكبر بحاجات العمل ومتطلباته العلمية والتقنية أي ان يرتبط اكثر بسوق العمل.

ويتوقع ان تواجه الجامعات ومؤسسات التعليم ضغوطاً شديدة لترشيد مواردها المالية والبحث عن موارد مالية اضافية لتنفيذ برامجها التعليمية والبحثية، واعتماد وسائل تعليمية وطرائق تدريس اكثر كفاية وفاعلية لنشر التعليم واعداد الملاكات العلمية التي يحتاجها المجتمع بالافادة من تقانات المعلومات والاتصالات على اوسع نطاق ممكن، اذ لم يعد بالامكان تخريج الطلبة عبر وسائل التعليم التقليدية، أي عبر الدراسة داخل الحرم الجامعي فقط حسب متطلبات العمل وتطور حركة السوق في ضوء التطورات العلمية والتقنية وتغير اتجاهات اقتصاد المعرفة ومايتحقق من انجازات وابداعات ومبتكرات عمال المعرفة.

يعتمد اقتصاد المعرفة على شبكات معلومات وفرق عمل ذات مسؤوليات متنوعة، ولأن هذا النمط من الاقتصاد يعتمد بصورة اساسية على تقانات سريعة التطور والتغيير، لذا فان هناك قدر عال من المخاطرة والمنافسة الشديدة في الاسواق. ولأجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة لابد ان تسعى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الى اعتماد برامج تعليمية مدى الحياة للعاملين في المؤسسات الانتاجية المختلفة واتاحة فرص التعليم

اليهم في أي مكان وفي أي زمان عبر وسائل التقانة المتاحة، وكذلك اعتماد برامج شراكة فاعلة بين الجامعات وهذه المؤسسات بحيث تتكامل البرامج التعليمية ومشاريع البحوث العلمية لتلبي حاجات المؤسسات الانتاجية في المجالات المختلفة.

تشير احدى الدراسات [٢] الى ان ٥٠ مليون عامل في الولايات المتحدة الامريكية أي ما يقارب ٤٠% من قوة العمل يبدلون اعمالهم واماكن عملهم كل عام. وهذا يتطلب تدريب واعادة تدريب افراد القوى العاملة باستمرار في عالم تشهد فيه المعرفة نمواً انفجارياً بصورة اسية في المفاهيم الرياضية المتعارف عليها في الاوساط العلمية. يشير مكتب العمل في الولايات المتحدة الامريكية الى انه في العام ١٩٥٠ كان هناك واحد من كل خمسة عمال يصنف على انه ماهر، ليصبح في العام ١٩٩١ ما نسبته ٤٥% من قوة العمل و٦٥% في العام ٢٠٠٠ مؤشراً على تزايد اهمية التدريب والتأهيل في بناء القدرات العلمية، اذ بات النشاط الاقتصادي يعتمد على القوى العاملة المدربة اكثر من اعتماده على أي شيء اخر. وخلاصة القول ان اقتصاد المعرفة يتطلب تأهيل عمال المعرفة بصورة مستمرة على مدى مدة حياتهم العملية اذ قد يتحول العامل من وظيفة الى اخرى أي عدم الاستقرار في وظيفة معينة كما هو

سائد حالياً في الكثير من دول العالم. وهذا يتطلب ان تكون الجامعات مهيئة تماماً لأستيعاب هذه المتغيرات والتفاعل الايجابي لتلبيتها بصورة فاعلة ومؤثرة لتحقيق مطالب وحاجات مجتمعاتها.

الجامعة المعاصرة

تعد الجامعات محركات اساسية للابداع العلمي وتوليد الافكار الجديدة التي يمكن ترجمتها الى ابداعات تجارية وتنمية اقتصادية والجامعات المصدر الرئيسي لخلق المعرفة وانمائها واثرائها وبناء القدرات العلمية والتقنية التي تحتاجها خطط التنمية ولاسيما ان التنمية باتت تعتمد اكثر من اي وقت مضى على المعرفة اذ تستند الاقتصاديات الحديثة على ما بات يعرف بأقتصاد المعرفة.في اقتصاد المعرفة تؤدي المعرفة والافكار المبدعة دوراً مهماً يفوق في اهميته دور رأس المال والمواد الاولية ومصادر الطاقة. لذا اولت الدول الصناعية الكبرى جامعاتها اهتماما خاص لتمكينها من جذب المبدعين والمتميزين ذوي المواهب الخلاقة للالتحاق بهذه الجامعات وتوفير كل اسباب الرقي والتقدم لتفجير طاقاتهم الابداعية الخلاقة وتوظيفها لخدمة مجتمعاتهم وضمان تفوق دولهم على

الدول الاخرى في مجالات العلوم والتقانة وكل ما يترتب على ذلك من قوة وتحكم ونفوذ في العالم.

تتميز الجامعات المعاصرة بسمات عديدة ابرزها الاتي:

١- ان تستجيب الجامعة المعاصرة لحاجات المتعلمين اكثر من استجابتها لحاجات المعلمين.

٢- ان يصبح التعليم الجامعي متاحا للناس بحدود قدراتهم الاقتصادية.

٣- ان يكون التعليم الجامعي متاحا لجميع الناس مدى الحياة بصرف النظر عن اعمارهم.

٤- ان يكون التعليم الجامعي متاحا في الليل او النهار لتمكين الناس من مواصلة تحصيلهم الجامعي في الاوقات المناسبة لهم بحسب ظروف عملهم وارتباطاتهم الاجتماعية والاسرية وذلك بالافادة من تقانات المعلومات والاتصالات وشبكات المعلومات وغيرها.

٥- ان تسعى الجامعات الى تنويع برامجها العلمية على اوسع نطاق ممكن.

٦- ان تسعى الجامعات الى مد الجسور مع مؤسسات المجتمع المختلفة واقامة تعاقدات وشراكات حقيقية في مجالات البحوث والدراسات لتأمين الافادة المثلى منها

عبر صيغ عديدة ابرزها مشاريع الحاضنات التقنية والمدن العلمية وغيرها.

٧- ان تسعى الجامعات الى حفظ الهوية الوطنية واثراء المعرفة العلمية وابراز التراث العلمي العربي والاسلامي.

٨- ان تسعى الجامعات الى التفاعل المبدع والخلاق مع ثقافات وحضارات العالم المختلفة من منطلق حوار الحضارات وتعدد الثقافات.

٩- لايشترط تفرغ الطلبة التام للدراسة وانما يمكن الجمع بين العمل والدراسة في مرحلتي الدراستين الاولية والعليا وبذلك يتوقع شيوع نظام الدراسة الجزئي والدراسات المتناوبة والتعليم الموازي والتعليم الافتراضي وغيرها اكثر فأكثر لضغط نفقات الدراسات الجامعية من جهة واتاحة فرص التعليم للعاملين في المؤسسات لرفع قدراتهم العلمية والمهاريةوالاطلاع على اخر مستجدات العلوم والتقانةمن جهة اخرى.

١٠- يتوقع ان تكون الجامعات الافتراضية والالكترونية ابرز انماط التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين.

١١- ان تسعى الجامعات بأستمرار الى ايجاد مصادر بديلة للتمويل الحكومي لتأمين تمويل برامجها العلمية

والبحثية ، ولايمكنها تحقيق ذلك الا اذا اندمجت تماما بمجتمعاتها واسهمت بحل المعضلات التقنية التي تعترض برامجها التنموية بنجاح، اذ لم يعد يكفي انجاز البحوث العلمية الاصيلة والمبتكرة مالم يكن بالامكان تسويق هذه البحوث والافادة من نتائجها.

١٢- تجذب الجامعات الرصينة عادة ابرز الكفايات العلمية الاكثر عطاء وابداعا في مجتمعات المعرفة، ولان المعرفة باتت تشكل عصب حياة هذه المجتمعات لما لها من دور مهم جدا في التنمية وتحقيق اسباب الرفاهية والامن والامان، خاصة لعمال المعرفة وذلك بتهيئة البيئة العلمية التي يتفتح فيها الابداع وتنمو فيها المعرفة الى ابعد مدياتها والافادة منها بأكبر قدر ممكن.ويتميز عمال المعرفة بحس مرهف وذوق رفيع. لذا يصبح ضروريا تهيئة الاجواء المناسبة لهم من عيش كريم وبيئة علمية وتقنية متطورة وتوفير جميع مستلزمات البحث والتطوير وسبل الافادة الفاعلة من نتائج البحث العلمي الذي ينبغي ان يكون بحثا علميا راقيا ومتقدما عبر نظم بحثية وعلمية فاعلة ومؤثرة وقادرة على توجيه حركة البحث العلمي بما يخدم برامج التنمية الشاملة.

١٣- يبدو بعض الجامعيين خشية من تزايد اهتمام الجامعات بالبحوث التطبيقية على حساب البحوث العلمية الاساسية اذ يلاحظ زيادة التخصيصات المالية من المؤسسات الصناعية لدعم البحوث التطبيقية، يقابل ذلك نقص في التخصيصات المالية المعتمدة للبحوث الاساسية. لذا ينبغي ان تولى الجامعات البحوث الاساسية اهتماما خاصا باعتماد الاليات المناسبة لتحقيق هذا الغرض.

١٤- لايقتصر اهتمام الدول بالجامعات على حكوماتها فقط، بل انه يشمل جميع مؤسساتها الانتاجية، ففي الولايات المتحدة الامريكية التي تمثل اكبر قوة اقتصادية وتقنية في العالم في عصرنا الراهن، يلاحظ ازدياد تمويل البحث والتطوير الاكاديمي بين الاعوام ١٩٧٠و١٩٩٧ من ٢,٦% الى ٧,١% وازداد عدد الاختراعات العلمية للمؤسسات الجامعية بصورة اسية، اذ حصلت المائة جامعة بحثية الاكثر تقدماً على ١٧٧ براءة اختراع عام ١٩٧٤ لتصبح ٤٠٨ عام ١٩٨٤ و١٩٨٦ عام ١٩٩٤ [٣].

١٥- يتوقع ان تفرض الجامعات في الدول الصناعية الكبرى قيودا كثيرة على قبول الطلبة الاجانب للدراسة

في تخصصات علمية وتقنية متقدمة بدعاوى امنية، وكذلك فرض قيود النشر على بعض البحوث العلمية في تخصصات علمية معينة بدعاوى حماية حقوق الملكية الفكرية[٤].

الخاتمة

ينبغي ان يشهد التعليم العالي تغييرا جذريا كي يستجيب بصورة افضل لمتطلبات العصر في عالم يشهد تغييرات وتطورات كثيرة وسريعة جدا، ويزداد فيه الترابط بين الدول وتأثير بعضها على البعض الاخر في اطار اقتصاد العولمة ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات وانتقال الاموال والقوى العاملة من بلد الى اخر حسب حاجات سوق العمل بيسر وسهولة. ولعل ابرز هذه المتطلبات في الكثير من دول العالم ولاسيما الدول المتقدمة ان تستجيب برامج الجامعات ومناهجها الدراسية لتأمين تخريج علماء ومهندسين قادرين على العمل في بيئات مختلفة دونما عناء لاعادة تأهيلهم اي ان يكونوا

قادرين على الاندماج فورا في تلك المجتمعات، وهذا يتطلب درجة عالية من التنسيق والتطابق في اساليب التدريس ومفردات المناهج الدراسية، اي بعبارة اخرى تخريج مهندسين وتقنيين بمواصفات عالمية اكثر منها مواصفات محلية. ولايقصد بالمواصفات العالمية هنا الغاء الخصوصيات الوطنية لكل من البلدان. لذا يتوقع ان يزداد الترابط بين الجامعات والمؤسسات الصناعية على الصعيدين المحلي والعالمي اذ لم يعد كافيا ان تتعاون الجامعات مع المؤسسات الوطنية في انجاز البحوث والدراسات وتوظيف نتائجها لتعزيز جهود التنمية في بلدانها، بل اصبح عليها لزاما ان تمد جسور التعاون مع مؤسسات صناعية كبيرة وقادرة على توظيف الابداعات والانجازات العلمية والتقنية بصورة اوسع واكثر شمولية.

المصادر

١-تقرير التنمية الانسانية العربية للعام ٢٠٠٣ نحو اقامة مجتمع المعرفة.

برنامج الامم المتحدة الانمائي/ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي/ المكتب الاقليمي للدول العربية

2- Jorge Klor De Alva

Remaking The Academy in the Age of Information Issues in S. and T. on line, winter1999.

3- Richard Florida
The Role of universities: Leveraging Talent, not Technology

4- Poul E. Gray
Security Versus Openess: The Case of universities
Issuse in S.and T. on line, Summer,2003

٥ .جريو ،داخل حسن
التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الاصلاح
مجلة المجمع العلمي العراقي،المجلد ٥١،العدد ١،لسنة ٢٠٠٤ .